

قرر :

مادة ١ - تحل وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية محل وزارة الأوقاف ووزارة الشئون الاجتماعية في ممارسة الاختصاص الآتي :

(أ) وضع السياسة العامة للرعاية الاجتماعية وإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالأفراد والجماعات كأساس لوضع السياسة العامة في ميادين الخدمات وبصفة خاصة رعاية الأسرة والطفولة والأحداث وغيرهم .

(ب) تنظم المساعدات العامة في القطاعات التي لا شملها التأمينات الاجتماعية وتقدم الإغاثة في الكوارث والنكبات العامة .

(ج) العمل على النهوض بالمجتمعات الريفية والحضرية عن طريق الخدمات الاجتماعية وتنسيقها بما يكفل الاستفادة من الطاقات الشعبية والأهلية العاملة في تلك الميادين .

(د) إعداد برامج الخدمات الاجتماعية وتقدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الاجتماعية والقيام على تنفيذ ما يتقرر من هذه البرامج على المستوى المركزي والمتابعة والإشراف على ما يتقرر تنفيذه منها على المستوى المحلي .

(هـ) التأهيل الاجتماعي للعوائق .

(و) مراقبة التطور الاجتماعي والنظر في الوسائل والتدابير التي ترمي إلى توجيه هذا التطور توجيهاً يتفق مع مطالبه واحتياجاته .

(ز) تنظيم المؤتمرات وحلقات الدراسة الاجتماعية وال محلية والاشتراك فيها لتوجيه الاهتمام تجاه المشاكل الاجتماعية والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تعنى بالوسائل الاجتماعية والأخذ بأحكام الاتفاقيات الدولية في نطاق السياسة العامة للدولة .

مادة ٢ - ينقل إلى وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية الأجهزة التابعة التي كانت تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية :

(أ) الإدارة العامة للتخطيط الاجتماعي .

(ب) الإدارة العامة للفهان الاجتماعي والإغاثة .

(ج) الإدارة العامة للأحداث .

(د) الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية بالمرج .

(هـ) الإدارة العامة للصناعات البيئية والمترتبة .

(و) الإدارة العامة للمعويات والاتصالات .

(ز) الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعي للعوائق .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٣٠٧ لسنة ١٩٦٥

بفضل تعيين شرطة بوزارة الداخلية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة الشرطة ،

قرر :

مادة ١ - يفصل القيد السيد صلاح الدين السيد أحمد محمود ، ضابط الشرطة بوزارة الداخلية من الخدمة مع حفظ حقه في المكافأة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر براسة الجمهورية في ٤ بخادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٢٩ سبتمبر ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٧١٩ لسنة ١٩٦٥

تنظيم وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن تشكيل الوزارة ،

وعلى القوانين والقرارات المنظمة لوزارة الشئون الاجتماعية والأجهزة التابعة لها ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٧٢٠ لسنة ١٩٦٥

بنقل الاختصاصات التي كانت مخولة لوزارة العلاقات الثقافية الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٤ ،

وهي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٦٥ ببطئها انتظام رسمية لفترة سنتين للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة ،

وبناء على ما قرره مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تباشر وزارة الخارجية جميع الاختصاصات المتعلقة بالعلاقات الدولية والمعاهدات وشئون الممارات والمنشآت الدولية في المجالات الثقافية والفنية والاقتصادية التي كانت منوطه بوزارة العلاقات الثقافية الخارجية .

مادة ٢ — تشكل بوزارة الخارجية لجنة برئاسة وكيلها وعضوية وكلاء وزارات التخطيط والاقتاصاد والتعليم العالي والتربية والتعليم والثقافة والصحة والعمل والزراعة والصناعة والمواصلات والغازة والعدل والأوقاف والإسكان والمرافق والنقل . تختص بالبحوث والتخطيط والتنمية وتنسق مشروعات الميزانية المقيدة من الوزارات المختلفة في المجالات التي كانت تمارسها وزارة العلاقات الثقافية الخارجية .

مادة ٣ — تباشر وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم — كل في نطاق عملها — كافة الاختصاصات التنفيذية المتعلقة بالمنح والخبراء والتعاون والتبليغ الثقافي والدراسات التعليمية في الخارج وشئون الوافدين والمبعدين وإعداد الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية وما إليها مما كان منوطاً في هذا المجال لوزارة العلاقات الثقافية الخارجية .

(ح) الإدارة العامة للتدريب .

(ط) الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية .

(ي) الإدارة العامة للتفتيش والرقابة .

(ك) إدارة الشئون القانونية .

(ل) وحدة التنظيم .

مادة ٣ — تحل وزارة العمل محل وزارة الشئون الاجتماعية في ممارسة الاختصاص الآتي :

(أ) رسم سياسة التأهيل المهني للعاملين ووضع خطة العمل والإشراف على تنفيذها وعلى مراقبة التأهيل المهني للعاملين .

(ب) اقتراح التشريعات اللازمة لضمان خدمات التأهيل المهني للعاملين .

(ج) إصداء وتسجيل الخدمات التأهيلية وتنظيم رعاية ذوي العاهات والمولعين من العاملين .

مادة ٤ — تشرف وزارة الصحة على مراقبة التأهيل الطبي والعلاج الطبيعي والأجهزة التعويضية ومصانعها وينقل إليها ما كان منها تابعاً لوزارة الشئون الاجتماعية .

مادة ٥ — تبقى مديريات الشئون الاجتماعية الحالية بالمحافظات وتشرف عليها وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية وتبشر اختصاصاتها الحالية فيما عدا ما نص على قوله إلى جهات أخرى في المواد السابقة .

مادة ٦ — ينقل العاملون بوزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف بدرجاتهم إلى وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية . ووزارة العمل ووزارة الصحة أو غيرها بقرار من رئيس الوزراء بناء على عرض رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ بحادى الأخرست ١٣٨٥ (١٩٦٥ أكتوبر)

جمال عبد الناصر